فيما ستتوفر العاصمة على 200 محطة لتطهير المياه سنة 2015

مخطط لتعزيز قدرات التدخل في مكافحة الفيضانات بقيمة 7 مليار سنتيم

أكد المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالجزائر العاصمة كريم حسني ،أن عدد محطات تطهير المياه سيصل خلال سنة 2015 ، إلى 200 منشأة ،وهذا في إطار حماية البيئة و الموارد المائية و السدود، كاشفا في السياق ذاته عن مخطط لتعزيز قدرات التدخل في مكافحة الفيضانات والدي تقدر قيمته 7مليار سنتيم .

■ راضية .ل

■ يشغل الديوان الوطني للتطهير10 آلاف عامل لتسيير 102 محطة لتطهير المياه يجري استغلالها ،في حين سيتم انجاز حوالي 40 محطة ستدخل حيز الخدمة السنة القادمة ، علما وأن مديريات المياه التابعة للولاية لها هي كذلك مشاريع، مما سيضمن تشغيل 200 محطة سنة 2015 أو خلال السداسي الأول من سنة 2016 كأقصى تقدير،

وفي هذا الإطار أشار المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالعاصمة كريم حسني، إلى أن الديوان يسير 350 محطة ضخ و كذا 39000 كلم من شبكة التطهير، و يسعى إلى استرجاع 44000 كلم خلال توسيع نشاطه إلى ولايات جديدة.

وبخصوص إعادة استعمال المياه المعالجة ،سجل المسؤول أهمية منشآت المعالجة في الولايات ذات الطابع الفلاحي، موضحا في هذا الشأن أن الديوان الوطني للتطهير يقوم بمعالجة المياه عبر ثلاث مراحل في هذه المناطق للتمكين من سقي الزراعات البقولية ،في حين أن المياه التي يتم معالجتها بطريقة أولية و ثانوية توجه لاستعمالات أخرى على غرار الصناعة، مضيفا أن حماية السدود ترد ضمن أولويات الديوان .

كريم حسني تحدث أيضا عن مكافحة التلوث على مستوى الولايات الساحلية الـ 14 و المدن التي تعد أكثر من 100 ألف نسمة و التي ينبغي تجهيزها بمحطات التطهير، وعن دور الديوان في مكافحة الفيضانات على مستوى التجمعات الحضرية فقد اعترف ذات المسؤول بالمعالجة السيئة للبالوعات والمنتهجة من قبل الديوان ،مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هذا الأخير يعمل حاليا مع وزارات أخرى لاجراء تبادلات حول معايير البناء و انجاز الطرقات لتفادي مشاكل الفيضانات مستقبلا .

كما أشار المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالعاصمة كريم حسني، إلى مخطط تعزيز قدرات التدخل في مكافحة الفيضانات والتي تقدر قيمته 7ملايير سنتيم مشيرا الى أن الديوان سيزود بـ 460 سيارة من نوع ز بيك أبس و 300 شاحنة.

NECIB À TÉBESSA

Apporter des «solutions urgentes» aux problèmes d'eau

De notre envoyé spécial : K. Daghefli

Ph : Fouad S.

Le ministre des Ressources en eau a estimé, hier, que la wilaya de Tébessa a besoin de «solutions urgentes» pour régler définitivement le problème de l'eau et améliorer sa distribution aux citoyens. Les différentes communes de Tébessa connaissent une situation de stress en raison d'une baisse des réserves du barrage d'Oued Dalia qui approvisionne ses populations et d'un tarissement des forages sous l'effet d'une «régression de la pluviosité ces derniers temps», a reconnu Necib. Des communes comme Chréa, Kouif et Bir El Ater vivent un système de rationnement avec un approvisionnement en eau à raison d'un jour sur quatre, d'autres par citerne. Une enveloppe de 130 milliards de centimes a été débloquée par le ministre pour répondre à «un plan d'urgence décidé en concertation avec le wali et les autorités locales».

Il consiste en un forage de 14 puits, au profit de sept communes, plus deux en albien. Ces derniers seront menés dans l'extrême sud de la wilaya, à Negrine, qui devra à terme constituer «un réservoir» hydrique indispensable pour le développement de la wilaya où l'on dispose de potentialités en matière d'élevage. A cela s'ajoute le doublement des réseaux pour les transferts au profit des populations du chef-lieu de wilaya. Ces solutions sont à caractère exceptionnel car l'on mise à long terme sur l'entrée en fonction des barrages structurants comme celui d'Oudjet Mellak, situé à Ouenza, ainsi que l'utilisation du barrage de Safsaf. En attendant, les responsables de l'hydraulique de la wilaya signalent une amélioration dans la disponibilité de l'eau puisque l'on est passé de 103 litres par jour à 126 litres grâce aux forages et aux transferts à partir du barrage d'Oued Dalia. Mais ce ne sont pas des solutions à long terme puisque l'on peut s'attendre à une baisse des réserves des eaux du barrage et aux aléas du transfert (une commune est restée 15 jours sans eau à cause d'un délestage). Le barrage d'Aïn Dalia a apporté quand même «25.000 m³ par jour en appoint pour les populations depuis août».

L'EAU DE DESSALEMENT POURRAIT ÊTRE UTILISÉE DANS L'AGRICULTURE

Le ministre a appelé à une utilisation modérée des forages, notamment par les agriculteurs, les incitant à développer les techniques d'économie de l'eau qui consiste en l'aspersion ou le goutte-à-goutte. Le ministre a parlé aussi, en exclusivité, de la possibilité de l'utilisation de l'eau de dessalement pour l'agriculture et d'un projet de transfert des eaux des barrages d'El Tarf qui servent beaucoup plus à l'écrémage et à lutte contre les inondations (trois actuellement qui seront renforcés par trois autres inscrits dans le prochain programme quinquennal) avec celles de Boukhroufa qui vont vers la vallée du Seybouse ainsi que d'autres «zones tampons» que l'étude en cours va déterminer (probablement Guelma) pour constituer «un barrage réservoir d'où partiront les transferts», selon les projections du ministre.

Enfin, Necib a estimé qu'il est urgent de sévir en parallèle contre les actes de piratage des conduites, des branchements illicites, du pillage de sable en renforçant les prérogatives de la police de l'eau, et ce, par des moyens autant juridiques que humains. «Un projet de décret sera présenté dans ce sens prochainement au gouvernement», a-t-il fait savoir.

■ K. D.

Trial version or trying Soda PDF

ONA
الديوان الوطني للتطهير
Office National de l'Assainissement

Hydraulique

الوطن
EL MOUWATAN

Page - 5 -
Le: 17-09-2014

تعتمد على تعبئة المياه السطحية وعلى تنويع الموارد

نحو وضع إستراتيجية للإجهاد المائي الناجم عن الجفاف بالجزائر

أعلن وزير الموارد المائية حسين نسيب بسوق أهراس أنه تم وضع إستراتيجية موجهة لوضع حد للإجهاد المائي الناجم عن الجفاف.

الهام/س

و خلال استماعه بورشة سد وادي جدرة (3 كلم شمال عاصمة هذه الولاية) لعرض حول عملية إعادة تأهيل شبكة تموين مدينة سوق أهراس و المراكز الحضرية المجاورة لها بمياه الشرب أوضح الوزير بأن هذه الإستراتيجية تعتمد على تعبئة المياه السطحية و على تنويع الموارد. وذكر نسيب أن الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الموارد المائية تتضح من خلال بناء 40 سدا و 9 محطات لتحلية مياه البحر توفر 1,5 مليون متر مكعب من المياه يوميا و ذلك منذ سنة 2000 . وأضاف أن هذه الجهود ستتواصل خلال البرنامج الخماسي المقبل (2015-2019) من أجل تلبية احتياجات السكان في مجال مياه الشرب و ذلك من خلال على وجه الخصوص تحسين الخدمة العمومية في مجال المياه التي تشكل إحدى أولويات القطاع الذي سيعمل أيضا على مواصلة بناء السدود و إعادة تأهيل شبكات التموين بمياه الشرب و التطهير. و بورشة بناء سد وادي جدرة الذي أطلقت أشغاله في 2012 أعلن الوزير عن "مخطط مستعجل" لاستدراك التأخير المقدر بسنة في هذا المشروع الذي بلغ معدل تقدم أشغاله 20 بالمائة.

و بعد أن شدد على ضرورة تنظيم العمل بنظام التناوب ب3 فرق طلب نسيب من المؤسسة المكلفة ببناء هذه المنشأة أي كوسيدار باتخاذ التدابير اللازمة من أجل احترام آجال الإنجاز و ضمان النوعية في الأشغال. كما أن سد وادي جدرة (35 مليون متر مكعب) الذي يجري بناؤه موجه لتخفيف الضغط عن منشأة عين دالية (بطاقة 96 مليون متر مكعب) التي تمون بلديات سوق أهراس و مشروحة و أولاد إدريس بمياه الشرب حسب ما تم إيضاحه بعين المكان. كما تطرق وزير الموارد المائية بعين المكان إلى مرافقة قطاعه الوزاري للمشاريع الفلاحية من خلال توسعة المساحات المسقية التي يتعين أن تبلغ 1 مليون هكتار حيث تم التذكير بموقع المحيط المسقي بسدراتة أن مساحته التي كانت 1500 هكتار أصبحت تقدر في القوت الحالي ب2200 هكتار. كما عاين الوزير مشروع سد وادي ملاق الذي بلغ معدل تقدم أشغاله 65 بالمائة. وستضمن هذه المنشأة التي صممت لتخزين 150 مليون متر مكعب من المياه التموين بمياه الشرب للمنطقة الشمالية للونزة (تبسة) و تموين مركب تحويل الفوسفاط الذي سيتم إنجازه بوادي الكبريت.

و في ما يتعلق بعملية إعادة تأهيل شبكة التموين بمياه الشرب بسوق أهراس الموجهة لحل المشكل المطروح و المتعلق بضياع من 40 إلى 50 بالمائة من المياه و الذي استكملت المرحلة الأولى منها التي تمت على امتداد 92 كلم في انتظار تسليم المرحلة الثانية بحلول نهاية السنة ذكر الوزير بأن هذه العملية ستسمح باقتصاد ما يعادل 12 ألف متر مكعب يوميا.

و دعا الوزير خلال عرض مخصص لهذه العملية إلى إشراك المؤسسات المصغرة التي أنشأها شباب في إطار أجهزة دعم التشغيل في مثل هذا النوع من الأشغال و ذلك في إطار المناقصات بالتراضي.

وزير الموارد المائية حسين نسيب لـ"الخبر"

"سنستعمل واد الحراش للتحذير من الفيضانات في العاصمة"

● لا تقارنونا بفرنسا في استغلال الغاز الصخري

● سنلجأ للعدالة لاسترجاع 45 مليار دينار مستحقات لدى المشتركين

دافع وزير الموارد المائية، حسين نسيب، في هذا الحوار لـ"الخبر" عن عملية استغلال الغاز الصخري التي قال إنها لا تؤثر في نوعية المياه الجوفية، وقال إن المعطيات تختلف بين الجزائر وبين البلدان التي رفضت هذا النوع من الطاقة. وكشف ذات المتحدث عن إجراءات ردعية سيتم تطبيقها على المواطنين والمؤسسات المدينة للجزائرية للمياه لاسترجاع مبلغ 45 مليار دينار، فيما أكد أن مشروع واد الحراش سيحمي العاصميين من الفيضانات عبر تزويده بنظام إنذار.

وزير الموارد المائية حسين نسيب

بداية سيدي الوزير، ما هي أهم المشاريع المبرمج إنجازها في المخطط الخماسي القادم؟

● البرنامج المقبل يرتكز أساسا على التكثيف من منشآت السدود والتحلية واستعمال المياه المطهرة في الفلاحة، وهو ما يجعلنا نقتصد في مياه السدود والمياه الجوفية، كما أحصينا عددا من المشاريع التي تنتظر المصادقة عليها.

تقصدون أنكم ستستعملون المياه المحلاة لتوسيع مساحة الأراضي المسقية؟

● أجل، هذا من بين المشاريع المستقبلية والتي ستكون بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يمكن أن نستعمل مياه البحر المحلاة في الفلاحة، وكل هذا يكون في إطار برنامج حكومة واضح ومهيكل هدفه الأسمى هو تحقيق الأمن الغذائي والابتعاد عن التبعية للمحروقات، ويمكن أن نقول إنه "مشروع القرن" وهو الوصول إلى مليون هكتار من الأراضي المسقية، علما أننا منذ الاستقلال إلى اليوم نملك مليون و200 ألف هكتار ونسعى لمضاعفتها.

شهدت صائفة 2014 وشهر رمضان تذبذبا في توزيع الماء الشروب، ما أخرج المواطنين في الكثير من الولايات وخاصة الشرقية إلى الشارع، لم ترجعون الأمر؟

● إذا قيّمنا صائفة 2014 فإنها مرت في ظروف عادية على العموم.. الإنتاج لم يتراجع هذه السنة، السنة الماضية أنتجنا 3 ملايير و400 مليون متر مكعب، ونصل مع نهاية هذه السنة إلى 3 ملايير و600 مليون متر مكعب، كما أننا قيّمنا خدماتنا حيث أن 75 بالمائة من الجزائريين يصلهم الماء يوميا، و45 بالمائة منهم يصلهم بدون انقطاع، و16 بالمائة مرة في اليومين، و9 بالمائة أخرى مرة في الثلاثة أيام وربما أكثر.

... لكن وقع تذبذب في الكثير من الولايات على غرار تبسة والمسيلة وغيرهما، لماذا؟

● أجل، بعض المناطق تضررت بالفعل، حيث كان هناك شبه جفاف في الهضاب العليا الشرقية كأم البواقي وجنوب هالمة وسوق أهراس بدرجة أقل، ولكن خاصة في تبسة التي كانت الأكثر تضررا بسبب تراجع المياه، ولكن ليس هذا السبب الوحيد، فتوجد أسباب أخرى متعلقة خاصة بالموارد المادية، حيث إن هناك شبكات قديمة ورثناها عن البلديات ورغم الجهد الذي بذلناه لإعادة تأهيلها، إلا أن الكثير منها بقي بحاجة إلى الصيانة.

يعني أن البلديات هي المسؤولة؟

● هي ليست مسؤولية متعمدة، لأنها تتحمل عبئا ثقيلا، فالجزائرية للمياه تسير 21 مليون نسمة، والمؤسسات ذات الأسهم تسير 8 ملايين نسمة، والبقية المقدرة بـ10 ملايين نسمة تسيرها البلديات، وعدد البلديات 704 أغلبها لا تتوفر على الإمكانيات والتأطير اللازمين، ورغم ذلك كنا نتدخل أحيانا وننسق مع المصالح البلدية لإصلاح الأعطاب والصيانة، فالعملية تجاوزت مصالح البلدية لأنها تفتقر إلى مختصين.

هل تسعون إلى إسناد عملية توزيع المياه مستقبلا كلها إلى مصالح الجزائرية للمياه؟

● أجل حيث سنضم البلديات المتبقية مع نهاية السداسي الأول من السنة المقبلة.

وبالنسبة للشركات الأجنبية ذات الأسهم الناشطة في المدن الكبرى؟

● لقد انتهى عقدنا الأول مع سيور واغبار والذي استمر خمس سنوات، حيث سنحوله إلى عقد مرافقة تقنية، إذ ستسند عملية التسيير للجزائرية للمياه وللإطارات الجزائرية الذين اكتسبوا الخبرة الكافية، لكننا لا نزال نحتاج إلى مختصين في بعض المجالات، ولهذا سنستعين ببعض الخبراء الأجانب فيها وأغلبهم من إطارات الشركات التي أشرفت على التسيير خلال السنوات الماضية.

وماذا عن شركة "سيال" بالعاصمة؟

● لم نحدد بعد أي إجراء، خاصة وأن عقدها ينتهي سنة 2016.

كم بلغت ديون المواطنين والمؤسسات التي لا تسدد فواتير الماء، وما هي الإجراءات التي ستتخذونها ضدها؟

● الديون بلغت 45 مليار دينار جزائري إجمالية، 15 بالمائة منها على المؤسسات، و85 خاصة بالمواطنين. 30 مليارا لدى الجزائرية للمياه وباقي الشركات بالتسيير المفوض بلغت ديون المواطنين لديها 15 مليار دينار. أما الإجراءات المتخذة فهي المتابعة القضائية بالنسبة للمواطنين المعنيين، ولكن يكون ذلك بعد التحسيس والتبليغ وعند أسوأ الحالات نلجأ إلى العدالة لتسويتها. كما اتفقنا مع الولاة من أجل الضغط على المؤسسات المحلية لتسديد الفواتير المترتبة عليها مثل البلديات وغيرها، وحددنا أجل آخر السنة من أجل استرجاعها.

يشتكي الكثير من الفلاحين قلة المياه والآبار لسقي مزارعهم، ومن الإجراءات المعقدة التي تفرضها مديريات الري لمنح التراخيص، كيف تتعاملون مع الوضع؟

● بالعكس من ذلك مصالحنا تتعامل بكثير من الليونة في منح التراخيص، كما أننا سنسوي وضعيات الفلاحين الذين أنجزوا آبارا غير مرخصة في أوقات سابقة، حيث يمكنهم التقرب من مصالحنا وننظر في إمكانية معالجة وضعيتهم، ولكن ليعلم الفلاح أو المواطن أن مصالحنا التقنية تستند في منح التراخيص إلى تقارير تقنية تحدد كيفية وإمكانية استخراج الماء دون التأثير على المخزون الجوفي أو نوعية المياه المستخرجة.

هل ستُفعّلون شرطة المياه للقضاء على ظاهرة الآبار غير القانونية والحفر العشوائي وسرقة رمال الوديان؟

● شرطة المياه تتدخل عند المساس بكل الأملاك العمومية في مجال الري، ونحن ندرس مرسوما من أجل مضاعفة أعدادهم للتحكم أكثر في تلك الأملاك.

هل ستلتزمون بالآجال المحددة لتسليم مشروع واد الحراش السنة المقبلة؟

● أجل والأشغال تتقدم، كما أنني أطمئن المواطنين بأن هذا المشروع سيثري منطقة الحراش والعاصمة، كما أقول إنه مزود بنظام حديث للإنذار من خطر الفيضانات عندما يتجاوز طاقة تخزينه، إضافة إلى محطة تطهير في براقي بها ثلاثة مستويات، حيث تنتج 90 ألف متر مكعب من الماء الصافي يوميا تصب في واد الحراش، إضافة إلى حدائق التصفية التي يصب فيها الفائض من المياه.

تبعت مصادقة الحكومة على قرار استغلال الغاز الصخري الكثير من الانتقادات من طرف مختصين وحتى احتجاجات للمواطنين، ألا تعتبرون أن الإجراء يمكن أن يكون له تبعات سلبية خاصة وأن الكثير من البلدان تفادت استغلاله؟

● أقول أولا أننا يجب أن لا نقارن ما لا يُقارن، لا يمكن أن نقارن أنفسنا ببلدان أخرى، لأن كل بلد له معطياته، في فرنسا مثلا يملكون خزانا من الغاز الصخري في منطقة سكانية، لا تمكنهم من الحفر. أما في الجزائر فمخزوننا في منطقة منعزلة تقريبا، لا يوجد بها سكان ولا نشاطات، كما أن التقنية التي اخترعها الأمريكيون كانت تستعمل فيها 700 مضاف كيميائي واليوم تستعمل 12 وهي مستعملة حتى في المواد العادية، لكنها مضافات، وقد لا نضطر لاستعمالها مستقبلا مع تقدم التكنولوجيا، كما أن الرئيس أكد على ضرورة المحافظة على البيئة.

الجزائر، حاوره مصطفى بسطامي

Toda PDF

وزير الموارد المائية حسين نسيب.. يصرّح من تبسة:

«مشروع شرطة المياه على طاولة الحكومة ورفع المساحة المسقية إلى مليوني هكتار خلال الخماسي الجاري»

من المنتظر أن تصادق الحكومة خلال الأيام القادمة، على مشروع مرسوم يتعلق بتنظيم وهيكلة شرطة المياه، التي ستتكفل بعملية مراقبة وكيفية تسيير واستغلال المادة الحيوية، سواء في الشق المتعلق بالاستهلاك البشري، أو الموجه للاستغلال ذات الطبيعة الفلاحية والصناعية، مع تواصل عملية إنهاء كل الترتيبات من طرف الجهات المعنية المتعلقة بإنجاح هذه الخطوة من الناحيتين المادية والبشرية.

سليم دريد

كشف، أمس، وزير الموارد المائية، حسين نسيب لـ«النهار»، على هامش زيارة العمل والتفقد التي قادته إلى ولاية تبسة، أن تشكيل هذا الهيكل الجديد سيسمح بتنظيم عملية الاستغلال ومراقبتها وحمايتها من كل خروقات، كما هو مسجل الآن، في إشارة إلى التوصيلات غير الشرعية من الشبكات، وكذلك المحولات الكبرى واستغلالها في الجانب الفلاحي، مشيرا إلى أنه سيتم تخصيص كل الموارد المادية والبشرية لإنجاح هذا الهدف الذي تم وضع مخططه على طاولة الحكومة، مضيفا بأنه سيتم توفير بدلة خاصة تحمل العلامة المميزة لشرطة المياه التي ستكون لها كامل الصلاحيات في تسجيل الخروقات وتحويلها إلى المصالح المتخصصة من أجل معاقبة وردع المخالفين.

وأضاف الوزير في سياق ذي صلة، أنه من بين الأهداف المسطرة من طرف الحكومة خلال هذا الخماسي الجاري، هو بلوغ مساحة مليوني هكتار من الأراضي الفلاحية المسقية، بدل مليون مائة ألف الموجودة حاليا، وهو ما سيسمح باستغلال 13 مليار متر مكعب من المياه، بدل 6.5 مليار متر مكعب التي تستغل في الوقت الحالي، وذلك من أجل المرافقة الفعالة للقطاع الفلاحي والمساهمة في ترقية التنمية الفلاحية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه الأمن الغذائي الذي يبقى الرهان الذي تسعى وراءه الدولة، مؤكدا بأن مصالحه تتابع عن كثب وتراقب كل المستجدات المتعلقة بمخزون المياه الذي تتوفر عليه الجزائر، حيث كشف عن أنه يوجد 172 طبقة مائية في شمال الجزائر والهضاب العليا فقط دون الصحراء، وأن كل هذه الطبقات هي مراقبة من حيث الكم والنوع بصفة دورية، جاء هذا ردّا على سؤال يتعلق بانشغال مئات الفلاحين في مناطق مختلفة من الوطن، مفاده عدم منحهم التراخيص الخاصة بحفر الآبار، وبالتالي تم تعطيل عملية استفادتهم من أجهزة السقي الحديثة، التي يشترط أن تكون المستثمرة تتوفر على مصدر للمياه، وأضاف، بأن مصالحه يمكن لها أن تمنح التراخيص في حالات عدم وجود نقص فادح أو تواجد المستثمرات بالقرب من الأودية، من دون أن ينسى التذكير، بأن البحث عن المياه الشروب وتوفيرها وتوزيعها على المواطنين أولى من توزيعها على الفلاحين، لأن العنصر البشري هنا أحق بأن يتحصل على هذا العنصر الضروري للحياة، خصوصا مع المجهودات الموفرة من طرف الدولة والإمكانات المادية والبشرية الضخمة.

وختم الوزير تصريحه، بقرب موعد الافتتاح الرسمي لمعهد التكوين الخاص بالجزائرية للمياه على مستوى الشرارية بالجزائر العاصمة، والذي من المنتظر أن يحتضن عددا كبيرا من الدورات التكوينية النوعية، لأنه لا يمكن أن يشهد أي قطاع تطورا في الخدمات والمردود من دون تكوين -حسبه -، مع الإشارة إلى أنه قام بعقد اتفاقية إطار مع وزير التكوين المهني والتمهين، تتضمن إضافة 27 تخصصا جديدا كلها ذات صلة بقطاع الموارد المائية.

قالت إنه سيتم إنهاء الأشغال به في أفريل 2015.. دليلة بوجمعة:

«استغلال مياه النفايات المعالجة بمركز واد السمار في سقي المحاصيل الزراعية»

قالت وزيرة البيئة، دليلة بوجمعة، أمس، إن أشغال الحظيرة الحضرية بواد السمار ستنتهي في أفريل من السنة القادمة، مشيرة إلى أنه سيتم خلال المشروع إنشاء محطتين لمعالجة مستخرجات النفايات، أين سيتم في المحطة الأولى تصفية المياه المستخرجة من النفايات وتحويلها إلى سقي الأراضي الفلاحية، أما المحطة الثانية فسيتم فيها تحويل الغازات إلى طاقة كهربائية والاعتماد عليها في إنارة الحضيرة وبعض المناطق المجاورة. كشفت، أمس، دليلة بوجمعة خلال الزيارة الميدانية التي قادتها إلى مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات، أن الأشغال بالحظيرة الحضرية لواد السمار التي كانت مفرغة عشوائية في السابق قبل أن يتم تحويلها ألى فضاء أخضر ترفيهي، بلغت نسبتها الـ 80 ٪ مشيرة إلى أنه سيتم استلام المشروع في أفريل 2015، أي قبل شهرين من تاريخ نهاية الأشغال مثلما تم الاتفاق عليه في العقد. وفي ذات السياق قالت بوجمعة إنه تم استحداث محطتين لمعالجة المياه والغازات الناتجة عن النفايات، أين سيتم استعمال المياه المعالجة في المحطة الأولى في سقي المساحات الفلاحية، في حين يتم تحويل الغازات في المحطة الثانية إلى طاقة كهربائية تستعمل في إنارة الحضيرة بالإضافة إلى بعض المناطق المجاورة.

وبخصوص مركز الردم التقني لاولاد فايت، أكدت الوزيرة أن الاشغال به وصلت إلى 20 ٪، مشيرة إلى أنه سيتم استلامه خلال السداسي الأول لعام 2016 وبالتحديد في شهر أفريل حسب شروط العقد الممضاة.

أما فيما يخص مركز «حميسي»، فقد أشارت ذات المتحدثة أن كل نفايات العاصمة تعالج على مستواه باستثناء 18 بلدية التي يتم رسكلة نفاياتها في مركز قورصو، مشدّدة على أهمية المراكز الثلاثة التي تعمل يوميا على إعادة رسكلة أزيد من 5200 طن من النفايات العاصمية يوميا، كما سيتم في مركز «حميسي» استخدام تقنيات جديدة تعتمد على مقاييس بيئية حديثة وبمقاييس عالمية، أين سيتم إضافة خندقين ومركز للمعالجة الحراري للنفايات ووحدة لإنتاج الطاقة وأخرى لإنتاج الأسمدة.

ومن جهة أخرى قالت بوجمعة، إنه سيتم نقل النفايات عن طريق السكة الحديدة إلى غاية مراكز الردم التقني، مشيرة إلى أن القرار جاء خلال الاجتماع الوزاري الأخير، من أجل تكثيف عمل الشاحنات الخاصة بجمع النفايات في العاصمة، بينما يتم نقل النفايات بواسطة القطار إلى غاية المراكز.

إيمان علي إسماعيل

Thank you